الحوافز والمزايا الاستثمارية

الحوافز والمزايا الاستثمارية تتميز سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بإجراءات مبسطة لتسجيل وترخيص الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن خلال نافذة استثمارية واحدة، حيث إنه بإمكان المستثمر تأسيس شركة أو مؤسسة أردنية من خلال مندوب وزارة الصناعة والتجارة المتواجد في مديرية خدمات الاستثمار، والقيام بتسجيل المؤسسة من خلال النافذة الاستثمارية الواحدة للاستفادة من مزايا القانون للمؤسسات المسجلة. بالإضافة إلى التعرف على متطلبات تصريح مباشرة العمل والسلامة العامة والصحة العامة والمتطلبات البيئية الواجب التقيد بها والبدء بعملية الحصول على التصاريح والشهادات والموافقات اللازمة. كما تتيح هذه النافذة للمستثمر تقديم طلبات الحصول على الأراضي وتصاريح العمل والإقامة للعمالة الأجنبية.

الرسوم والضرائب

- إعفاء كافة المستوردات إلى المنطقة من الرسوم الجمركية (باستثناء المركبات).
- الإعفاء من ضريبة الخدمات الاجتماعية.
- الإعفاء من ضريبة الأبنية والأراضي.
- الإعفاء من ضريبة توزيع أرباح الأسهم والحصص.
- 5 % ضريبة على الدخل الصافي لأي مشروع باستثناء البنوك والتأمين وخدمات النقل البري التي تخضع لضريبة الدخل السارية في المنطقة الجمركية.
- لا تستوفى على مبيعات المنطقة من السلع والخدمات ضريبة مبيعات باستثناء:
- نسبة 7% ضريبة مبيعات تفرض فقط على اثنتي عشرة سلعة وخدمات المطاعم والفنادق وخدمات السيارات السياحية.
- ضريبة خاصة على الكحول والتبغ والسجائر.
- تخضع الصادرات لخارج المملكة لضريبة مبيعات بنسبة أو مقدار صفر.
- سهولة دخول البضائع ذات المنشأ الأردني إلى الأسواق العالمية من خلال:
- عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية.
- بروتوكولات واتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول العربية.
- عدم وجود قيود على بيع الخدمات والسلع للمنطقة الجمركية باستثناء دفع الرسوم والضرائب المستحقة عند إدخالها

البيئة الاستثمارية

- 1إجراءات مبسطة للتسجيل والترخيص للأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن خلال نافذة استثمارية موحدة.
- لا يوجد أي قيود على نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في كافة المجالات السياحية والصناعية والزراعية
- والتجارية ومعظم الخدمات باستثناء بعض الخدمات المهنية.
- لا يوجد أي قيود على نقل الأرباح ورأس المال إلى الخارج.
- لا يوجد أي قيود على التعامل بالعملات الأجنبية.
- العمالة والهجرة
- إجراءات مبسطة لتصاريح العمالة الأجنبية ونظام تصاريح الإقامة.
- يمكن لأي مشروع أن يوظف عمالة أجنبية بما نسبته 70% ويمكن تجاوز هذه النسبة في بعض الحالات.
- الأراضي
- يمكن تأجير الأراضي لمدة تصل إلى 50 عاماً، قابلة للتجديد في حالات خاصة لفترة 50 عاماً إضافية.
- يمكن شراء الأراضي فقط لغايات إقامة الفنادق والمباني الصحية والتعليمية والسكنية والتجارية.

كما وتقدّم منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مجموعة واسعة من المزايا التنافسية للمستثمرين من بينها:

- فرص استثمارية في شتى القطاعات من سياحة وعقار وخدمات وصناعة
- حوافز استثمارية وإجرائية توفر بيئة اعمال رائدة وفعاله من حيث التكلفة
- مشاريع مهيأة للتشغيل السريع وسرعة الحصول على الموافقات
- توفر العمالة الأردنية الماهرة والمؤهلة
- موقع استراتيجي يربط كل من الشرق الأوسط بشمال إفريقيا وشرق أسيا
- مركز إقليمي للنقل متعدد الوسائط يضم ميناءاً متكامل الخدمات ومطاراً دوليا وشبكة طرق حديثةً
- إمكانية الوصول إلى الأسواق التجارية العالمية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها الأردن مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية
- توفر شبكات المرافق الخدماتية (البنية التحتية) الكاملة وتتضمن الطاقة والاتصالات والربط العالمي للاتصالات الدولية من خلال FLAG
- توفر مرافق وأراضٍ مزودة بالخدمات الضرورية لأغراض الصناعات الخفيفة والمتوسطة، والتخزين في المستودعات، والاستخدامات التجارية والسكنية.